



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (21)

التاريخ: الجمعة: 18/ربيع الأول/1441 هـ

15/نوفمبر/2019 م

النوع التاسع عشر: المضطرب

قال المؤلف رحمه الله مُبيناً صورة هذا النوع من أنواع الحديث (وهو أن يختلف الرواة فيه على شيخ بعينه، أو من وجوه آخر متعادلة لا يترجح بعضها على بعض) هذه صورة المضطرب؛ أن يروى الحديث على أوجه مختلفة؛ فهو حديث واحد لكن جاء بطرق مختلفة متساوية في القوة. مثلاً:

حديث يرويه مالك، عن نافع، عن ابن عمر
فيرويه عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
ويرويه مثلاً: إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن سالم، عن ابن عمر.
ويرويه ثالث عن مالك، عن سالم، عن أبي هريرة.
انتبه:

هذا الحديث هو حديث واحد يرويه مالك؛ لكن اختلف عليه أصحابه؛
- فواحد منهم وهو عبد الله بن يوسف يرويه عنه عن نافع عن ابن عمر.
- والثاني وهو إسماعيل بن أبي أويس يرويه عنه عن سالم عن ابن عمر.
- والثالث: يرويه عنه عن سالم عن أبي هريرة.
فإذا نظرنا في تلاميذ مالك هؤلاء الذين اختلفوا عليه فيه؛ وجدناهم بنفس القوة مثلاً؛ الأول ثقة، والثاني ثقة، والثالث ثقة إذن كيف نرجح؟ وما هو الصواب؟ وكيف يروي مالك هذا الإسناد؟ عمّن أخذه؟ عن نافع أم عن سالم؟ وهل هو من رواية سالم عن ابن عمر، أم من رواية سالم عن أبي هريرة؟

نريد الصواب في هذا الأمر!
حين تكون الطرق كلها متساوية في القوة؛ ولا يمكن الجمع بينها أو الترجيح؛

فلا يمكن أن نقول هذه أقوى من هذه فنُرجِّح هذه على هذه؛ فنقول الأقوى هي الرواية الصحيحة، والثانية ضعيفة؛ فنترك الضعيفة، ونأخذ القوية ونقول هي المحفوظة.

ولا يمكن أن نجمع بينها فنقول: ربّما رواه مالك بعدة أوجه؛ فإنه إذا وجد إمكان لهذا الاحتمال؛ فممكن، أمّا إذا لم يوجد هذا الاحتمال؛ فما استطعنا أن نجمع بينها، وما استطعنا أن نُرجِّح بعض هذه الطرق على بعض؛ فنقول: هذا الحديث مضطرب.

ومعنى مضطرب: أي أن رواته الذين رووه ما حفظوه جيّداً، فكل واحدٍ منهم رواه بشكل مختلف عن الآخر؛ لأنه ما حفظه جيّداً؛ فلم ينقلوه بشكل صحيح، وإلا؛ لماذا حصل هذا الاختلاف الكبير بينهم؟! هذه صورة الحديث المضطرب.

وربّما يكون الاضطراب في الإسناد كما مثّلنا، وربّما يكون في المتن كما قال المؤلف بعد ذلك؛ قال: **(وقد يكونُ تارةً في الإسناد، وقد يكون في المتن)**

يعني الاضطراب:

- إمّا أن يكون في الإسناد،

- أو يكون في المتن.

من الأمثلة التي حصل فيها الاضطراب في الإسناد؛ أمثلة واقعية:

(حديث أبي بكر؛ أنّه قال: "يا رسول الله! أراك شِبتَ؟! قال: شِيبْتَنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا") يعني سورة هود وأخواتها

قال الدارقطني⁽¹⁾: (هذا حديث مضطرب)

يعني رواه رواته بأوجه مختلفة، متساوية في القوّة؛ يعني كل راوٍ من الرواة كان قوياً؛ فخالف هذا الراوي القوي الراوي الآخر الذي هو بنفس درجته، ولا يمكن الجمع بينها؛ فهذا معنى المضطرب. والمضطرب من قسم الضّعيف؛ لا يُعتدّ به.

لماذا هو مضطرب؟

قال الدارقطني: (فإنّه لم يُروَ إلّا من طريق أبي إسحاق) يعني مدار الحديث على أبي إسحاق؛ كما مثّلنا

¹ - "العلل" (211-194، 347)

نحن أن مدار الحديث كان على مالك، فهنا مدار الحديث على أبي إسحاق وهو أبو إسحاق السبيعي قال الدارقطني: (وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه)

من الذين اختلفوا عليه؟ أصحابه؛ تلاميذه الذين رووا عنه؛ اختلفوا فيه على عشرة صور!

قال الدارقطني: (فمنهم من رواه عنه مُرسلاً): إذا الصورة الأولى روي عنه مرسلاً يعني عن أبي إسحاق عن النبي ﷺ؛ وأبو إسحاق لم يلق النبي ﷺ؛ فهو ليس صحابياً.

قال: (ومنهم من رواه موصولاً): فذكر الوساطة بينه وبين النبي ﷺ.

قال: (ومنهم من جعله من مسند أبي بكر): يعني من حديث أبي بكر؛ أي جعل الصحابي فيه هو أبا بكر.

قال الدارقطني: (ومنهم من جعله من مسند سعد): يعني جعل الصحابي سعد بن أبي وقاص.

قال: (ومنهم من جعله من مسند عائشة): يعني جعل الصحابي عائشة رضي الله عنها

فحين ننظر في تلاميذ أبي إسحاق الذين اختلفوا؛ نجدهم ثقة، ثقة، ثقة، ثقة، ثقة

إذن ما هي الرواية الصحيحة؟ كيف رواه أبو إسحاق السبيعي؟

لا ندري؛ حصل اضطراب

قال الدارقطني: (ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر)

أي: لا يمكن الجمع بين هذه الطرق، ولا يمكن أن نرجح بعضها على بعض؛ لأن الرواة الذين رووه كلهم بنفس الدرجة؛ أي بنفس القوة؛ إذاً هو حديث مضطرب.

هذا مثال على اضطراب في الإسناد.

ومثالاً على الاضطراب في المتن:

حديث التسمية في الصلاة؛ في بعض الروايات حديث أنس قال: "لما قرأ النبي ﷺ الفاتحة بدأ ببسم الله الرحمن الرحيم"،

في رواية: "جهر بها"،

وفي رواية: "لم يجهر بها"،

وفي رواية: "ذكرها"،

وفي رواية: "لم يذكرها"،

وفي رواية: "بدأ بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾"؛ فجاءت عدّة روايات بهذه الطريقة!

إذاً الخلاف حصل في متن الحديث وليس في الإسناد.

هل الرواة الذين روّوه بهذه الصّورة؛ هم متساوون في القوّة؟

إذا كانوا مُتساوين في القوّة فلا يُمكن الترجيح بين هذه الروايات، ولا يمكن الجمع بينها؛ هل ذكرها أم لم يذكرها؟

جهر بها أم لم يجهر بها؛ أسرّ بها؟

فصار عندي إشكال في الأمر! لا يمكن عندي الجمع بينها، فإذا كان رواته متساوون في القوّة؛ فنحكم عليه بالاضطراب.

لكن الصحيح أن هذا الحديث ليس مضطرباً؛ فعندنا روايات أقوى من روايات؛ لذلك رجّحنا بعضها على بعض.

انظر الآن: هذا من أسباب الاختلاف بين العلماء؛ من طرق التعليل؛ فبعض العلماء مثلاً يقول: إن الذين اختلفوا في هذا الحديث مُتساوون في القوّة.

بينما يقول آخرون: لا؛ ليسوا متساوين في القوّة؛ فيوجد أحدهم أقوى من الآخر؛ وأنا أرجّح رواية الأقوى.

مثل هذا؛ حديث أنس مثلاً فيه رواية قويّة، وفيه رواية أضعف منها؛ لذلك نُرجّح الرواية القوية التي فيها "أنّه لم يكن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم"؛ فنُقوِّبها.

أمّا غيرنا فقال: لا؛ هو مضطرب؛ لأن الرجال متساوون في القوّة.

وهذه وُجّهات نظر؛ اجتهادات؛ أنت تعمل بما غلب على ظنّك، وبما تدينُّ الله به من غلبة الظن؛ ربّما تكون مخطئاً؛ لكن احتمالية الخطأ أضعف من غيرها؛ لذلك تبنّيت هذا القول.

قال المؤلف: (وله أمثلة كثيرة يطول ذكرها. والله أعلم)

هناك أمثلة كثيرة على المضطرب.
وقد ألّف الحافظ ابن حجر كتاباً فيه؛ سَمَّاه "المقرب في بيان المضطرب".

النوع العشرون: معرفة المدرج

الإدراج في اللغة: هو الإدخال

تقول: أدرجتُ الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه؛ لذلك سُمِّي الدُّرَجُ دُرْجاً؛ لأنه يُدْخَلُ.
أمّا اصطلاحاً: فالمدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه.

أمّا المؤلّف فقد بيّن صورته بقوله: **(أن تُزاد لفظةً في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمّعها مرفوعة في الحديث! فيروها كذلك).**

يعني أن يزيد الراوي لفظة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ليست منه؛ بل هي من كلام الراوي؛ فالذي يسمع الحديث منه؛ يظنّ أنّ هذه اللفظة من كلام النبي ﷺ؛ فيدخلها في الحديث.

قال: **(وقد وقع من ذلك كثير في الصّحاح والحسان والمسانيد وغيرها)**
يعني الأحاديث الصّحاح، والأحاديث الحسان، ووقع في المسانيد أيضاً وغيرها.

مثاله: حديث أبي هريرة "أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار"⁽¹⁾

هذا الحديث؛ حديث أبي هريرة بالذات : أنّ النبي ﷺ؛ قال: "أسبغوا الوضوء ويلٌ للأعقاب من النار" هكذا

أصل الحديث هذا عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال : "ويلٌ للأعقاب من النار" فقط، أمّا (أسبغوا الوضوء) فهذه ليست من كلام النبي ﷺ؛ بل هي من كلام أبي هريرة.

كان أبو هريرة يحثّهم على إسباغ الوضوء ويذكر لهم الحديث؛ فقال لهم : (أسبغوا الوضوء؛ قال النبي ﷺ: "ويلٌ للأعقاب من النار")⁽²⁾

¹ - ذكرها الخطيب في كتابه "الفصل للوصل".

² - أخرجه البخاري (165)، ومسلم (242)



فسمعها أحد الرواة فظن كلمة: (أسبغوا الوضوء) من كلام النبي ﷺ؛ فأدخلها فيه. فصارت (أسبغوا الوضوء) مُدرجة في الحديث؛ يعني أُدخِلت في الحديث وهي ليست منه أصلاً؛ إنما هي من كلام الصحابي هنا. وقد تكون من كلام غيره؛ فتكون من كلام التابعي أو غيره؛ وليس هذا مُهماً؛ المهم في الموضوع أنها ليست من كلام النبي ﷺ؛ بل من كلام غيره؛ ثم أُدخِلت في الحديث خطأ. وربما يكون الإدخال في أول الحديث كما معنا (أسبغوا الوضوء "ويل للأعقاب من النار") وربما تكون في وسطه، وربما تكون في آخره.

قال المؤلف: **(وقد يقع الإدراج في الإسناد، ولذلك أمثلة كثيرة)**

يعني عندنا صُورٌ كثيرة على الإدراج في الإسناد؛ مثال ذلك: يسمع الإمام مالك حديثاً من طريقين، أو من ثلاثة؛ مختلفة؛ فيأتي أحد الرواة عنه فيجمع هذه الطرق كلها في إسناد واحد ويذكرها عن النبي ﷺ.

مثال واقعي لهذا الأمر:

ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب ومنصور والأعمش - ثلاثة - عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود؛ قال: "قلت يا رسول الله: أي الذنب أعظم؟ ...⁽¹⁾ الحديث

هذا الحديث قالوا فيه: رواية واصل مُدرجة على رواية منصور والأعمش يعني: مُدخلة فيها؛ كيف؟ واصل يروي هذا الحديث عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، ولا يذكر فيها عمرو بن شرحبيل⁽²⁾. أنت الآن ارسم هذا الحديث أمامك؛ انظر في الحاشية؛ الشيخ أحمد شاكر ذكر هذا المثال، أو أكتب الآن الحديث أمامك حتى تستطيع أن تتصور الصورة.

عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن: (واصل الأحدب ومنصور والأعمش)، عن أبي وائل،

¹ - (3182)

² - "الترمذي" (3183)



عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود.
 ضع واصل الأحذب في دائرة، وضع عمرو بن شرحبيل في مربع؛ يتضح لك الأمر.
 واصل الأحذب يروي هذا الحديث عن أبي وائل ولا يذكر عمراً؛ يعني ليس عنده في الإسناد عمرو
 بن شرحبيل؛ إنما يرويه واصل الأحذب، عن أبي وائل، عن ابن مسعود
 فيُخرج (عمرو بن شرحبيل)
 بينما منصور والأعمش يرويان عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود.
 فالخلاف بين واصل الأحذب ومنصور والأعمش في (عمرو بن شرحبيل)
 هذا الذي في المربع
 والذي خالف هو (واصل بن الأحذب)؛ الذي في الدائرة
 لكنّ الثوري جمع هؤلاء الثلاثة في إسناد واحد؛ فماذا توهمنا نحن الآن؟
 توهمنا أنّ رواية واصل نفس رواية منصور والأعمش.
 لكن حقيقةً (عمرو بن شرحبيل) مدرج في رواية (واصل الأحذب).
 هذه صورة من صور الإدراج في الإسناد.

صورة أخرى: أن يكون الحديث عند راوٍ بإسنادٍ، وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتي أحد الرواة
 ويروي عنه الحديثين بإسناده ويدخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان.
 يعني يذكر إسناداً واحداً ثم يذكر المتنبئين بالإسناد هذا.
 مثاله: حديث سعيد بن أبي مریم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس مرفوعاً: "لا تباغضوا ولا
 تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا"⁽¹⁾

قوله: "ولا تنافسوا" هذه اللفظة؛ هذا متن حديث آخر؛ ليست موجودة في متن هذا الحديث؛ بل
 هذه جاءت عن مالك بإسناد آخر فرواها مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة⁽²⁾.
 انظر؛ الإسناد مختلف تماماً!

¹ - أخرجه ابن عبد البر في "المتهيد"

² - أخرجه مسلم (2563)

لكن أخذها من هذا الإسناد ووضعها في الإسناد الأول فصار عندي متنين "لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا" و هذا إسناده مالك عن الزهري عن أنس.

وصار عندي: "ولا تنافسوا" هذا إسناده مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. هذه صُور من صُور الإدراج في السند

نذكر لكم الصورة الثالثة أيضاً وهي:

أن يحدث الشيخ؛ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض؛ فيقول كلاماً من عنده؛ فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد؛ فيرويه عنه كذلك.

يعني - مثلاً - أنا أحدثكم حديثاً: حدثنا زيد عن بكر أنه قال: - وأسكت ريثما يكتبون - فيحدث حادث؛ يتكلم شخص مثلاً، أو يأتي آخر؛ يسأل سؤالاً فأجيبه عنه؛ فيظن أحد الذين يكتبون أن جوابي هذا الذي أجبته الشخص السائل عنه؛ يظن أنه هو نفسه القول الذي أريد أن أذكره؛ فيذكره في ذلك الإسناد؛ فيدرج جواب السؤال الذي ليس له علاقة بالموضوع أصلاً في الإسناد الذي ذكر.

مثال واقعي: حديث رواه ابن ماجه⁽¹⁾، عن إسماعيل الطلحي، عن ثابت بن موسى العابد الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"؛ هكذا زُوي مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ثابت بن موسى العابد الزاهد معروف بعبادته وزهده؛ دخل على شريك، وكان شريك يحدث؛ فقال

شريك: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ -وسكت ريثما يكتب القوم-؛

فدخل ثابت فراه فقال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" يشير إلى ثابت؛ لأنه كان

زاهداً معروفاً بعبادته وورعه؛ فسمع ثابت الإسناد وهو داخل؛ فظن أن هذا الكلام هو متن هذا الإسناد؛ فصار يحدث به؛ فيقول حدثنا شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي

ﷺ؛ قال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"

وهو خطأ؛ إدراج؛ أدرج هذا اللفظ في الإسناد.

هذه صُور المدرج

هذا الإدراج غالباً يقع نتيجة الخطأ؛ لكن من تعمد ذلك؛ فقال العلماء: يلحق بالكذابين والوضّاعين؛ لأنه

أدخل على حديث النبي ﷺ ما ليس منه متعمداً؛ فلذلك ألحقوه بالكذابين.

أمّا المخطئ؛ فهذا يُنظر في حاله؛

- إذا كثر منه الخطأ فهذا يُضعف.

- وإذا لم يكثر منه الخطأ؛ فهذا يبقى على حاله الأصلي؛ وهو أنّه يُوثق إذا رأوا منه توثيقاً.

يعني هذه الحادثة بنفسها لا يحكم عليه بناءً عليها؛ ولكن بناءً على استقراء أحاديثه كلّها؛ هل كثر منه الخطأ أم لا ؟

كيف نعرف الحديث المدرج أو الرواية المدرجة؟

- يعرف المدرج بؤروده منفصلاً في رواية أخرى

مثلاً لو جاء حديث أبي هريرة ؛ قال أبو هريرة : "أسبغوا الوضوء ؛ قال النبي ﷺ : "ويلٌ للأعقاب من النار"(1)

صار الأمر عندي واضحاً؛ صار عندي الآن أن أحد الرواة قد أدخل كلام أبي هريرة في كلام النبي ﷺ.

- أو بالنص على ذلك من الراوي؛ كما قال ابن مسعود: (قال النبي ﷺ كلمة ، وقلت أنا الثانية)(2)

- أو من بعض الأئمة المطلعين الحُفَظ، فإذا قال حافظ إمام: هذا مدرج؛ نُسلم لهم؛ لأنهم حفاظ.

ولذلك قلنا لكم سابقاً أنّ في علم العلل إذا ذكروا لنا علّة ولم نعرف نحن أن نصِل إليها؛ نُسلم لهم في ذلك؛ لأنهم حُفَظ، ونحن لا نستطيع أن نُدرّكهم فيوجد أشياء ما يسعنا إلا التّسليم لهم فيها فقط؛ مثل هذه.

1 - أخرجه البخاري (165)، ومسلم (242)

2 - أخرجه البخاري (4497)، ومسلم (92)

- أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك؛

يعني يقال: مستحيل أن يقول النبي ﷺ ذلك، كما جاء في رواية أنه قال: "لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا عبداً مملوكاً"⁽¹⁾؛ قالوا هذا مستحيل أن يقوله النبي ﷺ! فكيف يتمنى عليه الصلاة والسلام أن يكون عبداً مملوكاً وقد نال مقام النبوة! ثم إن النبي ﷺ كانت أمه ميّنة فكيف يبرّها!

فلذلك قالوا هذا الكلام ليس كلام النبي ﷺ بل هو مدرج من كلام أي هريرة رضي الله تعالى عنه. قال المؤلف: (وقد صَنَّفَ الحافظ أبو بكر الخطيب في ذلك كتاباً حافلاً سماه "فصل الوصل لما أُدرج في الثقل"؛ وهو مفيدٌ جداً).

¹ - أخرجه البخاري (2548)، وأخرجه مسلم (1665)؛ فقال: (حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحُجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ ")